ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

القوات شبه العسكرية مهدد للأمن وشريك في تدفق الأسلحة غير المشروعة

مقدمة

أدت المشـــكلات التي تعانيها دول العالم إلى زيادة أعداد الدول الهشـــة مما أدى إلى عجزها عن القيام بوظائف الإدارة والحكم وفرض الســـيادة، ونتيجة لتراجع دور الدولة وعجزها عن القيام بواجباتها ظهرت فواعل جديدة داخل هذه الدول والتي تســـمى بالفواعل العنيفة أو المســـلحة من غير الدول والتي تمتلك أهداف ســـياســـية أو اقتصـــادية أو أيديولوجية وتحاول تحقيق أهدافها عن طريق اللجوء إلى العنف وتشكّل خطر حقيقي على تقويض الأمن الداخلي وتهديد الاســـتقرار الإقليمي. وبالإضـــافـة إلى المشـــكلات البنيويـة في طبيعـة الأنظمـة السياسية. ومن ثم أصبحتِ التدخلات الخارجية والحروب بالوكالة من المظاهر الرئيسية في البيئة العالمية والإقليمية وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وباتت هذه الأطراف الخارجية تعتمد بصـــورة مباشـــرة على الفواعل من غير الدول لتحقيق أهدافها الاســـتراتيجية وزيادة التوسع والانتشار وتنفيذ سياساتها الخارجية.

وتختلف دائرة نشاطات الفواعل المسلحة من غير الدول حسب قدراتها وإمكاناتها وأهدافها فهناك فواعل تطمح لتخريب الأمن والاســتقرار الداخلي أو إســقاط الدولة أو الحصــول على الحكم الذاتي مثل حركة النيجريين من أجل العدالة في شـــمال النيجر، أو جبهة النصـــرة في سوريا، وكتائب الثوار في ليبيا أو قوات الدعم السريع في السودان. وقد يتجاوز تأثير الفواعل إلى الدائرة الإقليمية مثل منظمة بوكو حرام أو حزب الله اللبناني أو تنظيم داعش والحوثيين في اليمن، وأحياناً تعمل الفواعل في النطاق العالمي مثل نشـــاطات تنظيم القاعدة التي شملت شبكة واسعة وهددتِ الأمن والاستقرار العالمي بشكل كبير. فضلا عن ظهور ما يعرف بسلعنة الامن وهو ما تقوم به الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة مثل شركة فاجنر الروسية، أو شركة بلاك وتر الأمريكية.

ومن ثم يمكن القول إنـه يبرز اليوم الفـاعلون المســـلحون أو العنيفون من غير الـدول في مقدمة الفواعل غير الرســمية التي أصــبح لها اليوم دور مهم بالنظر لما يشــكله هذا الفاعل من تأثير على الأمن العالمي برمته. فتوســع الجماعات المســلحة وتمددها وانتشــار خطرها يشــكل اليوم قلق دولي ومعضــلة كبيرة من معضــلات الأمن المعاصــرة، خاصــة في ظل انتشــار تجارة الســلاح والترويج لها وتزايد طرق تهريبها وبيعها وشــراءها وفي ظل التطور الســريع في الجوانب العلمية والتكنولوجية التي ســهلت الكثير لهذه التنظيمات من الإفادة من هذه التطورات خدمة لأهدافها.

وفي هذه الدراسة تحلل مؤسسة **ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان** الدور الذي تلعبه هذه القوات في زعزعة الاستقرار والامن للكثير من الدول التي تتورط فيها فضلا عن دورها في التدفق غير المشروع للأسلحة وما ينتج عن ذلك من انتهاكات لكافة الحقوق التي اقرتها القوانين والاعراف الدولية من خلال التركيز على حالتي الدراسة وهما مجموعة فاغنر كمثال للشركات العسكرية والامنية الخاصة وقوات الدعم السريع ومليشيا الحوثي كمثال لدور المليشيات في تهديد الامن وتدفق الاسلحة غير المشروعة.

وتقوم هذه الدراسة على عدد من المحاور: -

محور قانوني يتناول: -

- التعريف بالقوات شبه العسكرية وانواعها محل هذه الدراسة
- ماهية الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في القانون الدولي والمبادرات الدولية لتنظيم عملها.
- رؤية مؤسسة ماعت ودورها في وضع إطار تنظيمي لعمل الشركات العسكرية والامنية الخاصة.

محور تحليلي لتأثير القوات شبه العسكرية في تهديد الامن وتدفق الاسلحة غير المشروعة

- فاغنر ودورها في تهديد الامن وتدفق الاسلحة غير المشروعة.
- قوات الدعم السريع ودورها في تهديد أمن السودان.
- مليشيا الحوثي ودورها في تدفق الاسلحة غير المشروعة لليمن.

المحور الأول: ماهية القوات شبه العسكرية

تعبر القوات شبه العسكرية هي أي منظمات أو كيانات غير تابعة للقوات المسلحة بصورة رسمية، لكنها تتلقى تدريبات عسكرية، ويمكن الاعتماد عليها في دعم القوة العسكرية للدولة بصورة عامة، ويكون تسليحها أقل من تسليح القوات المسلحة للدولة ولا تمتلك أسلحة ثقيلة. وتتفاوت الأدوار التي تقوم بها القوات شبه العسكرية بين دولة وأخرى، فبينما تعتمد عليها بعض الدول كمكون حيوي في قدراتها الدفاعية، فإن دول أخرى لا تمتلك أي قوات من هذا النوع مثل الولايات المتحدة الامريكية.[i]

فالمليشيات والقوات شبه العسكرية كالشركات العسكرية والامنية الخاصة هي جماعات مسلحة تابعة أو إضافية أُنشأت لتأدية أدوار أمنية محددة لكنها لا تخضع لسلسلة السيطرة والقيادة الخاصة بالقوات المسلحة النظامية، وتبدو تلك الكيانات أكثر قابلية للتعبئة السريعة وتواؤما مع الأخطار (الداخلية بالأساس) من الجيوش النظامية، فضلا عن أن تشكيلها يجعلها أشد قابلية للإذعان والامتثال لقائد محدد أو للنظام الحاكم حيث تتألف عادة من أفراد يجمعهم انتماء اثني أو عرقي واحد. وفي المقابل، تتألف الجيوش النظامية من أفراد ينتمون لتكوينات مجتمعية شتى فضلا عن التزامهم بالتسلسل الطبيعي للقيادة والسيطرة الخاص بالجيش النظامي. وبصفة عامة يزداد احتمال إنشاء تلك الجماعات عندما يكون هناك خطر داخلي يهدد النظام الحاكم وهكذا تظهر تلك الكيانات باعتبارها وسيلة ملائمة لمجابهة التهديدات التي قد تعجز قوات الأمن النظامية (الجيش والشرطة) عن التعامل معها.

يمثل الصراع المسلح عاملا آخر يفسر ظهورها، حيث تعكس المليشيات والتنظيمات شبه العسكرية أزمة حادة تعيشها الدولة؛ وبسبب عجز الحكومة عن التعامل مع التحديات الموجهة لسلطتها من قِبل المتمردين. وهكذا يندر ظهور تلك الكيانات المسلحة قبل بدء الصراع الداخلي، والمثال البارز على ذلك مليشيا "الجنجويد" في السودان التي أُعيد تكوينها وتنظيمها للقتال ضد أعداء النظام في الخرطوم. ونظراً لأن معظم تلك التنظيمات يجرى تعبئتها في خضم الصراع المسلح، فإن عدداً قليلاً منها فقط يستمر بعد نهاية الحرب الأهلية أو إثر تنامي قوة الدولة، وهكذا عُدت قوات مثل "الكوبرا والنينجا" في الكونغو لا لزوم لها؛ وجرى حلها عقب انتهاء الصراع الداخلي. وطالما تتلاقى مصالح الدولة مع مصالح تلك المليشيات، فإنها تتجنب تحدي الحكومة أو الإطاحة بها، حيث يمثل حفظ الوضع القائم الهدف الرئيسي لمعظم المليشيات المسلحة، بيد أن تلك التنظيمات قد تعمل في بعض الأحيان على تجاهل الحكومة أو تقوم بمهامها كمؤسسات بديلة. كما أفضى سقوط النظم الحاكمة في بعض الدول العربية عقب أحداث عام 2011 إلى خلق البيئة المناسبة لتشكل المليشيات التي تتصارع فيما بينها من أجل السيطرة على الدولة (الحالة الليبية)، والتي تسهم في تكريس حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط (الحروب في سوريا واليمن).[ii]

أولاً: ماهية الشركات العسكرية والامنية الخاصة في القانون الدولي الإنساني

ترسخت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كظاهرة نوعية في واقع النظام الدولي وفاعليه دون الدوليين عقب الحرب العالمية الثانية، وكمتغير جوهري في معادلاته الأمنية

والعسكرية بمساراتها الشرعية وغير الشرعية منذ تسعينيات القرن العشرين لتقدم الخدمات العسكرية والاستخباراتية والقتالية والاستطلاعية واللوجستية والتدريبية كسلعة تجارية وتمثل تحديا رئيسا للاعتبارات الحقوقية والإنسانية، وتقويضا لالتزاماتها حيث تعاظمت تأثيراتها على حقوق الإنسان بعد انخراطها في الأروقة العسكرية وعملياتها الميدانية ولاسيما في القارة الأفريقية، فكان لها دور أساسي في انتهاكات الأمن وحقوق الإنسان حيث تزيد الشركات العسكرية الخاصة من تعقيد حالة حقوق الإنسان المعقدة بالفعل الموجودة في القارة.

ومع مطلع الألفية الثالثة شهدت الساحة الدولية ظهور وحدات جديدة من صناع الخدمات العسكرية والأمنية خصوصا وظهر ذلك جليا لا سيما بعد احتلال العراق من طرف التحالف الذي قادته الولايات الأمريكية المتحدة عام 2003 ولقد أضحى ذلك الظهور لهذا النوع من الشركات العسكرية والأمنية وكذا الوضعية القانونية للجنود المستأجرون الذي يطلق عليهم البعض من الفقهاء مصطلح المرتزقة والذي يعد مصطلحا غير خفي في المشهد الدول.

لذا تهتم هذه الدراسة بتحليل الوضع القانوني للشركات العسكرية والأمنية الخاصة في القانون الدولي الإنساني وأهم المبادرات الدولية لتنظيم عملها فضلا عن تأثيرها في استقرار الدول.

ثانياً: الإطار القانوني المنظم لعمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

تم تعريفها في وثيقة مونترو بشأن الالتزامات القانونية الدولية والممارسات السلمية للدول ذات الصلة بعمليات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أثناء النزاع المسلح بأنها كيانات تجارية خاصة تقدم خدمات عسكرية أو أمنية بصرف النظر عن الطريقة التي تصف بها نفسها وتشمل الخدمات العسكرية والأمنية بوجه خاص مع توفر الحراسة والحماية المسلحتين للأشخاص والممتلكات مثل القوافل والمباني الأخرى وصيانة الأسلحة وتشغيلها واحتجاز السجناء وتقديم المشورة أو التدريب للقوات المحلية ولموظفي الأمن.[iii]

وفي ظل الاعتراف بكون هذه الشركات الأمنية الخاصة أصبحت واقعا دوليا يجب التعامل معه ومراقبة أنشطته، وفي إطار اهتمام الأمم المتحدة بقضايا حقوق الإنسان حفاظا على السلم والامن الدوليين والحد من الانتهاكات أيا كان مرتكبيها لعدم زعزعة الاستقرار الدولي. حرصت الامم المتحدة واجهزتها المعنية إلى وضع إطار تنظيمي دولي بشأن التنظيم والمراقبة والإشراف على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وموظفيها والمتعاقدين

معها من قبل الدول الموقعة أو الدول الأطراف (او ما يعرف بالمسودة الصفرية للأداة التنظيمية الدولية بشأن التنظيم والمراقبة والإشراف على أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة). ووفقا لمعايير دنيا في القانون الدولي لضمان حماية ووفاء الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وأفرادها بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في البيئات التي تعمل فيها. بالإضافة إلى توفير الظروف التي يمكن في ظلها محاسبة هذه الشركات وموظفيها والمتعاقدين معها عن انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، وذلك لضمان الوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف الفعالة لضحايا انتهاكات الحقوق التي تم ارتكابها من قبل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وموظفيها على أن يكون الاطار الحاكم لعمل هذه الشركات هو ميثاق الامم المتحدة واتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية ومدونة قواعد السلوك الدولية لمقدمي خدمات الأمن الخاصة ووثيقة مونترو بشأن الالتزامات القانونية الدولية ذات الصلة المتعلقة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة وغيرها من الوثائق المعنية بحماية حقوق الانسان وضمان المساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات المتعلقة بأنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.[iv]

ومن ثم يمكن القول إن مفهوم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة يختلف ولو بقدر بسيط عن مفهوم الارتزاق. حيث يعد تعريف المرتزقة الوارد في المادة 47 من البروتوكول الإضافي الأول تقييدا إلى حد كبير. فيجب على موظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة استيفاء بعض المعايير الصارمة والتراكمية لكي ينطبق عليهم تعريف المرتزقة. فأي شخص من رعايا طرف من أطراف النزاع لا يعد مرتزقا في المقام الأول. وعلاوة على ذلك يجب أن يوظف الشخص خصيصا بهدف المشاركة المباشرة في القتال وأن تحفزه الرغبة في تحقيق مغنم خاص وأن يشارك فعلا ومباشرة في العمليات العدائية لكي يعتبر مرتزقا. ونتيجة لذلك لا يندرج أغلب موظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تحت تعريف المرتزقة. ويقع على عاتق أي دولة صادقت على اتفاقيتي الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لمكافحة الارتزاق أو على أي منهما واجب مقاضاة المرتزقة ومعاقبتهم. ويتمثل الأثر القانوني الوحيد المترتب على كون الشخص مرتزقا، من وجهة نظر القانون الإنساني في أن المرتزق لا يحق له التمتع بصفة أسير الحرب عندما يشارك في نزاع مسلح دولي إلا أنه يحق له الحصول على ظروف احتجاز ملائمة والخضوع لمحاكمة عادلة.[v]

ومن ثم يمكن القول وعلى الرغم من تجريم القانون الدولي للارتزاق فإن المرتزقة الجدد أو المتعاقدين وجدوا في صيغة الشركات ملاذا لهم ليكونوا طرفا في الحروب الأهلية والنزاعات القائمة. وكان طبيعيا أن تتضح هذه الظاهرة في البيئة الأخصب لنموها وهي البيئات الأمنية

الهشة للدول الضعيفة أو الفاشلة بيد أن تصاعد دور هذه الشركات جاء مع الحرب الأمريكية على الإرهاب حيث توسعت الولايات المتحدة في استخدام وتوظيف تلك الشركات لإدارة الحرب في العراق وأفغانستان ليصبح دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة عامل تحول كبير في طبيعة الحرب الحديثة. فقد أصبحت الحرب خاصة الصراعات الأهلية ساحة لتفاعلات أسواق هذه الشركات[vi] .

عندما ننظر إلى السنوات العشرين الماضية تم تأسيس بلاك ووتر من قبل المحافظين الجدد الأمريكيين الأثرياء الذين عذبوا واغتصبوا لأبرياء العراقيين في سجني أبو غريب والفلوجة خلال احتلال العراق في 2003، والذي ارتكب أكبر الجرائم باسم الإنسانية، ايضا تعتبر شركات شبه عسكرية خاصة مثل فاغنر وما إلى ذلك تعمل لدى الحكومة الروسية لشبه جزيرة القرم في عام 2014 وليبيا وأجزاء أخرى من أفريقيا وما زالت موجودة في حرب أوكرانيا.[vii]

ثالثاً: وضع موظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بموجب القانون الدولي الإنساني

يحدد القانون الدولي الإنساني وضع موظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في حالة النزاع المسلح على أساس كل حالة على حدة، ولاسيما وفقًا لطبيعة وظروف المهام التي يشاركون فيها.

موظفو الشركات العسكرية والأمنية الخاصة هم أشخاص مدنيون، ما لم ينضموا إلى القوات المسلحة لإحدى الدول أو توكل إليهم مهام قتالية لصالح جماعة مسلحة منظمة تنتمي لطرف من أطراف النزاع. وبناء على ذلك:

1. لا يجوز استهدافهم.
2. يتمتعون بالحماية ضد الهجمات ما لم يشاركوا مباشرة في العمليات العدائية وعلى مدى الوقت الذي يشاركون خلاله.
3. أما إذا قام موظفو الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بأعمال ترقى إلى مستوى المشاركة المباشرة في العمليات العدائية.
4. فإنهم يفقدون الحماية من الهجمات أثناء هذه المشاركة.
5. تجوز محاكمتهم إذا وقعوا في الأسر لمجرد المشاركة في عمليات عدائية، حتى وإن لم يرتكبوا أي انتهاكات للقانون الدولي الإنساني.
6. وتعد حماية القواعد العسكرية من الهجمات التي يقوم بها الطرف المعادي، وجمع المعلومات التكتيكية العسكرية، وتشغيل نظم الأسلحة في عملية قتالية أمثلة على

المشـاركة المباشـرة في عمليات عدائية قد تشـمل أفراداً من الشـركات العسـكرية والأمنية الخاصة. [viii]

ومن ثم يتعين على موظفي الشـركات العسـكرية والأمنية الخاصـة احترام القانون الدولي الإنسـاني إذا كانوا يعملون في حالات نزاع مسـلح وقد يتحملون مسـؤولية جنائية عن أي انتهاكات يرتكبونها. وينطبق هذا المبدأ على هؤلاء الموظفين سـواء كانوا معينين من قبل دول أو منظمات دولية أو شركات خاصة.

رابعاً: مبادرات دولية لتنظيم عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

نظرا للغموض الذي يحيط بهذه الشركات في القانون الدولي الانساني، أُطلقت عدة مبادرات دولية بهدف توضـيح أو إعادة تأكيد أو تطوير معايير قانونية دولية تنظم أنشـطة الشـركات العسـكرية والأمنية الخاصة، ولاسـيما لضـمان امتثالها لمعايير السـلوك التي يعكسـها كل من القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. ومن هذه المبادرات وثيقة مونترو 2008 ومدونة قواعد السـلوك الدولية لشـركات خدمات الأمن الخاصـة 2010 وسـعت الوثيقتان إلى تعزيز احترام القانون الدولي الإنسـاني والقانون الدولي إذا تم توظيف واسـتعانة بهذه الشركات في النزاعات المسلحة. [ix]

1. وثيقة مونترو 2008

أثمرت مبادرة مشـتركة بين وزارة الخارجية السـويسـرية واللجنة الدولية للصـليب الأحمر إلى الخروج "بوثيقة مونترو بشـأن الالتزامات القانونية الدولية والممارسـات السـليمة للدول ذات الصلة بعمليات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أثناء النزاع المسلح لعام 2008" والتي تعيد التأكيد على الالتزامات القانونية الحالية للدول فيما يخص الشركات العسكرية والأمنية الخاصـة، وتوصـي بدليل للممارسـات السـليمة من أجل التطبيق العملي لتلك الالتزامات. [x] وتعد هذه الوثيقة ورغم كونها صـك قانوني غير ملزم، هي الصـك القانوني الدولي الوحيد الذي يوجه الدول في مسألة استخدام هذه الشركات. ومن خلال بنود الوثيقة تم تحديد ما يزيد عن 70 ممارسـة يجب على الدول مراعاتها عند اسـتخدام هذه الشـركات فضـلا عن المواد التي حـددت الوضـع القـانوني للشـركات وموظفيها ومـا يتمتعون بـه من حقوق والالتزامـات المفوضـة عليهم بموجب القانون الدولي الانسـاني. إلا أنه يمكن القول إن وثيقة مونترو لم تبين موقف واضح بشأن استخدام هذه الشركات في العمليات العدائية بصورة فعلية وما يرتبط بذلك من مشكلات عملية. [xi]

2. مدونة قواعد السلوك الدولية لشركات خدمات الأمن الخاصة لعام 2010

يعود تاريخ هذا الميثاق إلى مبادرة سـويسـرية تم تطويرها في عام 2010 في أعقاب الحرب التي قادتها الولايات المتحدة في العراق، بعد أن قتل متعاقدون عسكريون من شركة "بلاك ووتر" 14 مدنيا في ساحة عامة وسط بغداد. على إثر ذلك اتفقت الحكومات والشركات الأمنية الخاصـة ومنظمات المجتمع المدني على مجموعة من المبادئ المشـتركة، تهدف إلى تعزيز احترام حقوق الإنسـان والالتزام بالقانون الإنسـاني. يثمن خبراء الأمم المتحدة في مجال القوات الخاصة من المرتزقة مدونة قواعد السلوك هذه ولكنهم يدعون إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات لضمان احترامها. وفي تقرير صدر عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة شدد خبراء المنظمة على ضرورة إبرام اتفاقية دولية "لضمان تنظيم موحد للشركات الخاصة الأمنية والعسكرية في جميع أنحاء العالم، وضمان حماية حقوق الإنسان بشكل مناسب.[xii]

وتتعلق مدونة السـلوك بتحديد عدد من الالتزامات المنوطة بالشـركات الامنية والعسـكرية الخاصة ووقعتها أكثر من 700 شركة معنية حيث تهدف بالأساس إلى ضمان احترام القانون الدولي الإنسـاني وحقوق الانسـان في المناطق الي تشـهد عدم اسـتقرار وتقويض للقانون وبموجبها تتعهد الشـركات بالالتزام بالقوانين المعمول بها في هذه المناطق عند تقديمها للخدمات الأمنية فضـلا عن أن هذه المدونة تتضـمن على أحكام مهمة بشـأن الاسـتخدام المناسـب للقوة من جانب الشـركات بالإضـافة إلى حظر بعض الممارسـات مثل التعذيب والاتجار بالبشر والتمييز.[xiii]

وفي عام 2013 أبصرت جمعية مدونة قواعد السلوك الدولية، والتي يشار إليها بـ ICoCA النور، وتم تسـجيلها لدى المراجع المعنية باعتبارها منظمة سـويسـرية غير ربحية وتهدف هذه الجمعية إلى الاشـراف على تنفيذ هذه المدونة ومراجعة التقييمات الذاتية ومراقبة تقييم امتثال الشركات الطرف في المدونة للمعايير المدرجة بها فضلا عن معالجة الشكاوى حول الانتهاكات للمدونة من جانب الشركات الطرف فيها.[xiv]

خامسـاً: رؤية ماعت كنموذج لدور المجتمع المدني في تنظيم عمل الشـركات الامنية والعسكرية الخاصة

شارك وفد مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان في المشاورات غير الرسمية، والرسمية في أبريل ومايو 2022 حول المسودة الأولى للإطار التنظيمي الدولي بشأن التنظيم والمراقبة والإشراف على أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة حيث تعتبر مؤسسة

ماعت هي المنظمة العربية الوحيدة من بين 60 وفد حكومي التي شـاركت في المناقشـات الرسمية وغير الرسمية. حيث: -

- قدمت مؤسسة ماعت مدخلتين في المشاورات غير الرسمية أكدت فيهم المؤسسة أننا بحاجة إلى سياق إطار تنظيمي دولي لتنظيم ورقابة أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. وسلطت المؤسسة الضوء على ما ورد في الفقرة 4 والتي تشير إلى التزامات الدول والأطراف الأخرى في النزاعات المسلحة باحترامها وضمان احترام القانون الدولي الإنساني في جميع الظروف وأيضا الفقرة 5 و6 ولذلك اقترحت ضرورة إضافة كلمة "في البر والبحر" لأنه أصبحت هناك استخدامات من قبل بعض الدول وللشراكات امنيه وعسكرية بحرا مما يشكل انتهاك للحق في الحياة، لذلك عند صياغة الإطار التنظيمي يجب أن تسليط الضوء على شروط استخدام الشراكات العسكرية والأمنية الخاصة وهو ما سيحقق الفقرات " 5 و6 و7 " كما طالبت أيضا المؤسسة ضرورة مراعاة معيار الترجمة واللغة وذكر الفريق العامل تعقيبا على مداخلة ماعت إن الفريق العامل سوف يأخذ مقترح ماعت في الاعتبار عند تعديل المسودة.
- وفى المشاورات الرسمية تقدمت مؤسسة ماعت بثلاث مداخلات شفوفيه وأشارت فيهم إلى ضرورة النظر فيما ورد في معاهدة تجارة الأسلحة (ATT) وهو حظر النقل غير المشروع للأسلحة وعدم تصدير الأسلحة إلى مجموعات معينة من غير الدول. كما يجب أن تشمل هذه العملية المنظمات الدولية التي تركز على عمليات نقل الأسلحة.
- ايضا أقرت ماعت بأن عدم وجود وثيقة ملزمة قانونا للدول فيما يتعلق بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة، لذلك يجب العمل على تلك المسودة لضمان تنظيم عمل الشركات الأمنية والعسكرية. كما اقترحت مصطلح "النزاع المسلح" بدلا من مصطلح النزاع. ايضا أيدت ماعت التعليق الذي أدلت به منظمة ICJ واقترحت إضافة فقرة أخرى تشير إلى الخدمات الأمنية الخاصة التي تعمل برا وبحرا وجوا .علاوة على ذلك أعربت ماعت عن اتفاقها مع إشارة الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالمادة 17 وأوصت بإضافة العرف الدولي إلى اتفاقية جنيف والبروتوكولات الإضافية، من أجل مساعدة الأطراف على الاستفادة من المسودة في عملية التنظيم.
- وفي ديسمبر 2022 تمكنت وحدة القانون الدولي الإنساني بمؤسسة ماعت تحقيق نجاحات جديدة، من خلال اعتماد في الفقرات متعلقة بالقانون الدولي لنزع السلاح في المسودة المنقحة الثانية التي تم فتح باب المناقشات غير الرسمية على أساسها والتي أيضا سوف يتم مناقشتها في الجلسات الرسمية في ابريل 2023 مما أثار اهتمام دولة

جنوب افريقيا بشكل خاص بمؤسسة ماعت ومشاركتها في الاجتماع وأيضا الاستماع الى اراء المؤسسة.

- **ويمكن تلخيص ما نادت به مؤسسة ماعت في مشاركتها الرسمية وغير الرسمية فيما يتعلق بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة بضرورة: -**

- أن يكون هناك دور لمنظمات المجتمع المدني في الإشـــراف والرقابة على أعمال الشـركات العسـكرية والأمنية الخاصـة والتزامها بالقوانين الوطنية والقوانين الدولية واتفاقيات جنيف.
- تقديم تدريبات بشـــكل دوري لموظفي تلك الشـــركات للتأكد من معرفتهم بالقواعد القانونية والسليمة.
- أن يشـمل مبدأ العدالة العالمية لحق الضـحايا من أعمال الشـركات ورفع قضـايا على أصحاب الشركات حتى في بلدان خرج بلدان المنشأ أو بلدان الإقامة.
- أن تقوم الشـــركات بتقديم جزء من أرباحها لتمويل منظمات مراقبة أعمال تلك الشركات والدورات التدريبية المقدمة للعاملين بها.
- قيام الدول بتبادل سـجلات المجرمين وذلك عند الاشـتباه في تعيينهم بأحد الوظائف بتلك الشركات الأمنية العسكرية.
- قيام الحكومات بالمراقبة على الأسلحة ونوعيتها وكميتها التي تمتلكها الشركات.
- إشراك منظمات المجتمع المدني في إدراج المناقشات والقوانين في لدان المنشأ أو بلدان الأعمال حول قواعد الأعمال.

المحور الثاني: تأثير القوات شـــبه العســـكرية في تهديد الأمن وتدفق الأســـلحة غير المشروعة

إن انتشار وتفاقم الفساد والقتل خارج نطاق القضاء والعنف المفرط وغياب العدالة وانتشار انتهاكات حقوق الإنسان كلها تشكل عوامل تخلق بيئة مناسبة للقوات شبه العســكرية للظهور وشــن الهجمات وتهديد الدولة وهذا النشــاط الإرهابي التراكمي سـيؤدي إلى خلق الخوف بين الناس وزعزعة اسـتقرار الدولة وخلق المزيد من الظروف للقيام بنشاطاتهم وتوسيعها لأن هذه الفواعل تنشط في بيئة الفوضى.

كما إن التدخلات الخارجية والحروب بالوكالة أســهمت في تقوية هذه الفواعل وزيادة نفوذها عن طريق الدعم الخارجي حيث تحاول بعض الدول اســتغلال المشــكلات الداخلية ودعم بعض الجماعات الأيديولوجية عن طريق السلاح والمال وتوفير التدريب

والاستشارات حتى يخلقوا الفوضى ويزعزعوا الاستقرار في دولهم ومن أبرز النماذج على هذه التدخلات السلبية التدخلات الإيرانية في اليمن ولبنان حيث أدت إلى تقوية هذه الجماعات بصورة بارزة. ففي لبنان نرى أن حزب الله تحول إلى دولة داخل الدولة. ورغم أنها ميليشيات مسلحة فإنها قادرة على التأثير على الدولة والتحرك خارجيا أيضا ولعب أدوار إقليمية تتجاوز الحدود التي نشأت فيها. أما في اليمن نرى أن الحوثيين أصبحوا يشكلون معضلة أمنية بالنسبة إلى اليمن ومصدر تهديد دائم بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية حيث تقوم إيران باستخدامهم كوسيلة ضغط وتهديد على باقي الدول، ما يؤدي إلى غياب الاستقرار الداخلي وزعزعة

أولاً: الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كمهدد للأمن وتدفق الأسلحة: دراسة حالة شركة فاغنر الروسية

ظهرت الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة كإحدى العناصر الفاعلة في المشهد الدولي والمتدخلة في الشؤون والاستراتيجيات العسكرية فتساهم فيها إلى حد كبير بطريقة أو بأخرى. ويمكن تعريف هذه الشركات على أنها شركة تجارية خفية الاسم بحيث يتعدد الشركاء والمساهمون في حصصها، لكن تتميز بكونها تكتسي صبغة عسكرية أو بلغة أخرى تتبني سياسة تقديم الخدمات العسكرية والقتالية لغايات ربحية مالية. ففي سياق ما يسمى بسلعنة الحروب بات لهذه الشركات دور فعال في إعانة بعض الدول التي لا تزال ترزخ تحت طائلة الحروب أو تلك التي تعتبر أن مصالحها الخارجية في خطر قريب وذلك عن طريق توفير الدعم اللوجستي لها من معدات وآلات عسكرية متطورة، أو أن توفر الدعم البشري بإرسال مجموعة لا بأس بها من الجنود المأجورين لمساندة جهود الحكومات أو المعارضة، أو بإنجاز دورات تدريبية وتكوينية للجنود في المجال العسكري وإدارة الحرب قد أصبحت الشركات العسكرية الخاصة ذات وزن دولي كبير في الفترة الأخيرة.

نظرة عامة عن الشركات وحجمها

لا تتوفر البيانات حول الأعداد الدقيقة للمجندين والمتعاقدين الذين يقومون بالمهمات الأمنية الخاصة، أو حجم الأموال التي يتم رصدها في سبيل ذلك، وهذا الأمر تتباين حوله آراء الخبراء في هذا المجال. ويشير المعنيّون في شركة Future Market Insights إلى أن قيمة هذا القطاع كانت تبلغ 80 مليار دولار في عام 2022، متوقعين أن يشهد هذا الأخير معدل نمو بنسبة تبلغ 3.7% حتى عام 2032. في حين، قدر المعنيون في شركة Vantage Market Research حجم القطاع بما قدره 242 مليار دولار في عام 2021، متوقعين معدّل نمو سنوي

بنسبة 7.2% حتى عام 2028. وتشمل هذه التقديرات العمليات العسكرية. أما مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF) فتشير تقديراته لعام 2017 إلى أن ما مجموعه 11 مليون على الأقل من أفراد الأمن موظفون لدى 77000 شركة عسكرية وأمنية خاصة. وهذه الأرقام تظل تقريبية أن مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة لا يأخذ بعين الاعتبار إلا معطيات شركات الأمن الخاصة المسجلة وموظفيها ولا تشمل الأسواق الرمادية والسوداء الكبيرة الموجودة لخدمات الأمن الخاصة. ومن المتوقع أن هذه الأرقام قد ارتفعت منذ عام 2017.[xv]

ثانياً: تأثير الشركات العسكرية والامنية الخاصة في النزاعات المسلحة

شهد الواقع الفعلي العديد من الانتهاكات حيث أن وجود هذه الشركات على أي صعيد سواء الدولي أو الإقليمي أو الوطني يمثل خطرا وتهديدا للسلام والأمن الدوليين والاستقرار الداخلي للدول وعلى استقلال وسيادة وحرية الدول، حيث تم استغلالها لزعزعة الأمن في دولة ما أو إسقاط حكومة شرعية، والواقع الدولي يؤكد ذلك ويبين خطورة هذه الشركات على الأمن والسلم الدوليين وزعزعة الاستقرار الداخلي للدول فقد لجأت إليها حكومات ديكتاتورية لقمع حركات التحرر والمعارضة. حيث تؤكد العديد من التقارير أن نشاط تلك الشركات والعاملين بها ما هو إلا أسلوب جديد ووسائل لإطالة أمد الصراعات. وخاصة في ظل تنامي ظاهرة خصخصة الأمن وتنامي ادوار الشركات الأمنية واستمرار ظروف عدم الاستقرار التي تضرب عدة مناطق حيوية وأبرزها الشرق الأوسط وإفريقيا. [xvi]

وبالتالي فمنذ تغيير في طريقة خوض الحروب زادت كمية الأسلحة المتاحة وبدأت أنواع جديدة من الجهات الفاعلة في الانخراط في الحرب. حيث توسعت تجارة الأسلحة الدولية مع مشترين جدد والمزيد من قنوات التوريد. ولقد أثار هذا مخاوف بشأن من يشتري الأسلحة ولأي فائدة. وخاصة أنه تم تأكيد أن هناك عدد متزايد من المرتزقة والشركات الخاصة تم التعاقد معهم لتقديم الخدمات العسكرية والأمنية. وتتراوح هذه من الدعم اللوجستي والتدريب إلى المشورة وشراء الأسلحة والتدخل على الأرض. ولقد أظهرت العديد من التقارير أن هذه الشركات توقع عقود لشراء كميات كبيرة من الأسلحة لعملائها. علاوة على ذلك تساهم الخدمات العسكرية والأمنية والتدريب التي توفرها في زيادة الطلب على الأسلحة في المناطق التي تعمل فيها. هناك عدد من الطرق التي يشارك فيها المرتزقة والشركات العسكرية والأمنية الخاصة في انتشار الأسلحة الصغيرة. وتشمل هذه أنشطة سمسرة

الأسـلحة والنقل، وانتهاكات حظر الأسـلحة الذي تفرضـه الأمم المتحدة، زيادة الطلب على الأسلحة الصغيرة ومن ثم التأثير على حقوق الإنسان والقانون الإنساني. [xvii]

ففي **اليمن** على سـبيل المثال هناك مجموعة من الشـركات الأمنية التي تعمل في اليمن وذلك بغرض تأمين الاسـتثمارات المختلفة للشـركات أو لحراسـة الممتلكات إلا أن بعض هذه الشركات يتم استخدمها بشكل سياسي سواء كان في اغتيال المعارضين السياسيين أو في الانخراط بالصراع السياسي. كما تعتبر شركات بيع الأسلحة من أكبر المستفيدين من بيع الأسـلحة إلى الأطراف المختلفة ومن اسـتمرار الحرب اليمنية الأهلية ومن بين هذه الشركات الشركة الأوروبية لصناعة الطائرات إيرباص وشركة راينميتال الألمانية، شركة آر دبليو أم (RWM) الإيطالية لصناعة الأسلحة وشركة BAE Systems and Raytheon البريطانية المتخصصة بتصدير الأسلحة.

ولقد ساهمت هذه الشركات في التدفق غير المشروع وغير المسبوق للأسلحة وخاصة الصغيرة والخفيفة إلى اليمن مما ساهم في تورط الأطراف السياسية المنخرطة في الأزمة اليمنية في عمليات للقتل خارج إطار القانون والتي تنوعت ما بين قصف بالطيران لمجموعة من الأهداف المدنيين وقصف بالمدفعية بشكل عشوائية لأهداف مدنية وتصفية جسدية لمجموعة من الأشخاص خارج إطار القانون.

هذا بالإضافة إلي وفاة الأشخاص بسبب الألغام الأرضية التي قامت مليشيا الحوثي بزرعها داخل الأراضـي اليمنية حيث حولت مليشـيا الحوثي اليمن إلى اكبر حقل للألغام في العالم، فخلال سـنوات الحرب توسـعت في زراعة الألغام وحولت الأراضـي إلى أكبر حقل الغام في العالم، وبالتالي فإن الإصـابات التي نتجت عن انفجار تلك الألغام سـاهمت في زيادة نسـبة ذوي الإعاقة.[xviii] وقدرت تقارير دولية أن مليشـيا الحوثي زرعت ما يقرب من 2 مليون لغم مما أدى إلى تضـاعف إعداد ذوي الإعاقة ناهيك عن دفع ميليشـيات الحوثي بالأطفال والمدنيين إلى جبهات القتال، وهذا يعد أكبر تهديد لحياة الملايين من اليمنيين في السـنوات المقبلة فكلما دخلوا قرية أو مديرية فخّخوها بالألغام في مساء اليوم نفسه.[xix]

أما في **إسرائيل** على سبيل المثال يتم استخدام الشركات الأمنية الخاصة التي تستخدمها إسـرائيل لإدامة مشـروع الاسـتيطان وبناء الجدار، على نحو يخالف القانون الدولي. كما أن عملية خصـخصـة الأمن تلك تُمكّن السـلطات الإسـرائيلية من التهرب من مسـؤوليتها عن الأنشـطة التي تتم في نقاط التفتيش. حيث تلعب شـركات الأمن الخاصـة في إسـرائيل دورا نشـطا في احتلال الأراضي الفلسـطينية والسـيطرة على الشـعب الفلسـطيني. حيث يقوم

أفراد شركات الأمن الخاصة بتشغيل نقاط التفتيش وحراسة المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وكذلك حراسة السجون فيحملون السلاح ويحق لهم استخدام القوة في أداء واجباتهم. وتم تسليم العديد من المسؤوليات العسكرية للشركات الأمنية الخاصة، فتحولت تلك الصناعة إلى واحدة من أسرع الصناعات نموا في إسرائيل. وعلى الجانب الأخر تم الكشف عن تورط شركات الأمن الخاصة في نقاط التفتيش والمستوطنات والسجون في الضفة الغربية والقدس الشرقية في انتهاكات واضحة دون محاسبة. وأصبح لهم دور متزايد في القمع المنظم للسكان الفلسطينيين.

أيضا نجد في **ليبيا** أن هناك صعوبة شديدة في التمييز بين موظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة حيث تدفق إلى ليبيا الجنود التعاقدية والمرتزقة بمسارات شرعية وغير شرعية، تم تقديرها بما يزيد عن (20.000) مقاتل من روسيا والسودان وتركيا وتشاد، الأمر الذي تعاظمت تأثيراته السلبية على كافة الأصعدة ولاسيما حقوق الإنسان حيث قادت ممارساتها إلى انتهاكات وتجاوزت عديدة وفقا للوثائق الدولية المعنية بتنظيم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، ففي الفترة من مايو حتى أغسطس 2021 تصاعدت الانتهاكات الحقوقية لتلك الشركات وتسعفت ممارساتها ومنها انتهاكات الحق في تقرير المصير والحياة والتنمية والأمان الشخصي. ورغم المطالبات المستمرة بضرورة خروج المرتزقة والقوات الأجنبية وقرار وقف إطلاق النار المدشن في أكتوبر 2020.

كما ساهمت الشركات **الإيرانية** المتورطة في النقل غير المشروع للأسلحة للصومال في تزايد حالات العنف الجنسي ضد النساء ففي أغسطس 2021 حذرت الممثلة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي في النزاع من الزيادة المقلقة في العنف الجنسي في الصومال ودعتا جميع المسؤولين عن هذه السلوكيات إلى وقف تلك الانتهاكات. كما وثقت تلك التقارير أكثر من 100 حالة عنف جنسي ضد الفتيات في الربع الأول من العام 2021، لافتة إلى أن الجناة استغلوا في كثير من الأحيان ضعف الفتيات النازحات، واستهدفوهن عندما غادرن المخيمات لأداء بعض الأعمال المنزلية ولفتت التقارير إلى تضاعف الانتهاكات التي ارتكبتها الميليشيات العشائرية 3 مرات تقريبًا خلال العام الماضي مع انتشار الأسلحة الفردية والخفيفة بين أيدي عناصرها.[xx]

ومن ثم يمكن القول أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تتورط بشكل أو بأخر في تهريب الاسلحة والنقل غير المشروع لها فضلا عن كون بعض الفقهاء يعتبر هذه الشركات شركات للمرتزقة مهما أطلق عليها من تسميات ومهما قيل في تبريرها وجودا وحياة فهي

غير شرعية بل أنها تعد من أخطر جرائم العصر فهي تهدد السلم والأمن الدوليين، فالجرائم التي يرتكبوها والمذابح التي يقدمون عليها بدم بارد في كل من البوسنة والهرسك وكوسوفا وفي أفغانستان وفي أفريقيا علي مدي عقود طويلة وفي العراق ويرى البعض أنهم وراء كل بؤر التوتر وعدم الاستقرار في العالم.

ثالثاً: فاغنر وتأثيرها في تهديد الامن وتدفق الاسلحة غير المشروعة

على مدى السنوات السبع الماضية تسربت تقارير من مناطق الحروب والدول الهشة حول العالم حول مجموعات غامضة من المرتزقة تعمل تحت مظلة الشركة العسكرية الخاصة فاغنر. واتهم تقرير صادر عن لجنة خبراء تابعة للأمم المتحدة صدر في أواخر يونيو 2021 المدربين الروس في القوات المسلحة لجمهورية إفريقيا الوسطى بارتكاب عمليات قتل ونهب وإخفاء قسري عشوائية تمت إلى جانب الجيش في جمهورية إفريقيا الوسطى. في حين أن التقرير المقدم إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لا يحدد هؤلاء المدربين على أنهم تابعون لفاغنر فإن التقارير الصحفية ومجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية بالمرتزقة ذكرت ذلك. [xxi]

1. النشأة والتمويل

تأسست المجموعة في عام 2014 وكانت إحدى أولى مهامها المعروفة في شبه جزيرة القرم بأوكرانيا في نفس العام، حيث ساعد مرتزقة يرتدون الزي الرسمي غير المميز القوات الانفصالية المدعومة من روسيا في السيطرة على المنطقة.[xxii] حيث ظهرت المجموعة كما هي لأول مرة في أوكرانيا عام 2014 حيث ساعدت الجيش الروسي في ضم شبه جزيرة القرم. حيث كانت أوكرانيا في الأساس البداية، ونقطة انطلاق مجموعة فاغنر". منذ ذلك الحين تفرعت شبكة عنكبوتية من القوات شبه العسكرية والشركات إلى سوريا، وكذلك في ليبيا والسودان ومدغشقر وموزمبيق وجمهورية أفريقيا الوسطى. بينما أصبح فاغنر اختصارا مفيدا لوصف هذه الشبكة المبهمة والشاملة يحذر الخبراء من أنها قد تعطل قدرتنا على التفكير في كيفية عملها. امتد عملاء من شبكة فاغنر المترامية الأطراف من أوكرانيا حيث قاتلوا إلى جانب القوات الروسية والقوات الانفصالية الموالية لروسيا إلى موزمبيق حيث تم التعاقد معهم لقتال المتمردين. لكن مجموعة فاغنر تتحدى التعريف التقليدي للشركات العسكرية والامنية الخاصة بدلا من ذلك تدمج نشاط المرتزقة واستخراج الموارد الطبيعية مع تعزيز أهداف السياسة الخارجية للكرملين. [xxiii]

وبعد الغزو الروسي الرسمي لأوكرانيا في أوائل عام 2022، استخدمت موسكو المرتزقة في البداية لتعزيز قوات الخطوط الأمامية لكنها أصبحت تعتمد عليهم بشكل متزايد في معارك حاسمة، مثل تلك المحيطة بمدينتي بخموت وسوليدار. تمت معاقبة الشركة ومالكها ومعظم قادتها من قبل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي.

يمتلك أوليغارش بريغوزين المرتبط بالكرملين شركة فاغنر. وفقًا لوزارة الخزانة الأمريكية يستخدم بريغوزين مرتزقة فاغنر إلى جانب أعماله التجارية الأخرى متعددة الجنسيات لتشغيل منظمة إجرامية عبر وطنية. وقد اتُهم بتلقي امتيازات في مجال الطاقة ومواد خام قيمة مقابل دعم عسكري في سوريا ووسط إفريقيا. كما قدر تقرير لصحيفة فاينانشيال تايمز البريطانية أنه بين عامي 2018 و 2021، وصلت عائد ممتلكات فاغنر من الموارد الطبيعية إلى ما يقرب من 250 مليون دولار.[xxiv] كما أكدت تقارير أمريكية إن مجموعة فاغنر تتشكل من مجموعة من العسكريين الروس المتقاعدين، حيث يرأسها العسكريون السابقون في القوات الروسية، يفيغني بريغوزين ، المقرب من الرئيس الروسي ويُلقب بـ"طباخ بوتين"، وديميتري أوتكين، ونظراً إلى أن الشركات العسكرية الخاصة غير قانونية في روسيا، فإن الشركة مسجلة في الأرجنتين وتشير التقارير إلى أن مصدر تمويل المجموعة الأساسي هو عقود روسية مربحة في الموارد الطبيعية في البلدان التي تعمل فيها مثل حقوق التعدين فضلا عن عمليات ابتزاز مقابل الحماية في دول مختلفة. [xxv] ومن ثم يكون مصدر التمويل الاساسي لفاغنر هو من استخراج النفط والغاز والألماس والذهب تعتقد وزارة الخزانة الأمريكية أن مجموعة فاغنر تستخدم وجودها في البلدان الأفريقية مثل السودان وليبيا ومالي لإثراء نفسها من خلال استغلال الموارد الطبيعية. وبحسب ما ورد قامت مجموعة فاغنر بتوسيع شبكتها في جمهورية إفريقيا الوسطى (CAR) وحققت مليار دولار من أرباح التعدين. الأحجار الكريمة والمعادن السابقة مثل الماس والذهب هي الدفع المثالي لفاغنر حيث يصعب تتبعها مرة أخرى. كما أفادت التقارير أن المجموعة تلقت أجرًا من النفط والغاز مقابل عملهم كمرتزقة في سوريا.[xxvi]

2. قوة فاغنر العسكرية

أكدت تقارير صادرة عن وزارة الدفاع البريطانية إن فاغنر كان يقودها حوالي 50 ألف مقاتل في أوكرانيا. وبحسب ما ورد قُتل أكثر من 20 ألف جندي من فاغنر أثناء القتال في أوكرانيا، ولقي الكثير منهم مصرعهم في المعركة التي استمرت لأشهر للسيطرة على باخموت في شرق أوكرانيا. وفقًا للضابط الأعلى رتبة في المجموعة يفغيني بريغوزين، كان لديه 25000 جندي

تحت قيادته للهجوم العسكري ضد بوتين. في يناير الماضي، قالت وزارة الدفاع البريطانية إن فاغنر كان يقود حوالي 50 ألف مقاتل في أوكرانيا كما تمتلك مجموعة فاغنر أسلحة ثقيلة تحت تصرفها، على سبيل المثال معدات الدفاع الجوي، بما في ذلك المركبات القتالية SA-22، وفقًا لوزارة الدفاع الأمريكية. تشمل الأسلحة الأخرى التي زودتها روسيا سابقًا شركة فاغنر الطائرات المقاتلة والصواريخ قصيرة المدى، التي يُزعم أنها حصلت عليها من كوريا الشمالية في ديسمبر 2022. لديهم أيضا قذائف مدفعية في متناول اليد بعد شرائها من كوريا الشمالية حسبما ورد. تمتلك مجموعة فاغنر أيضًا العديد من الدبابات والمركبات العسكرية الأخرى التي يمكنهم استخدامها في القتال. تمتلك مجموعة فاغنر أيضًا العديد من الدبابات والمركبات العسكرية الأخرى التي يمكنهم استخدامها في القتال. [xxvii]

3. دور فاغنر في تهديد الامن الدولي

تمثل فاغنر أداة لتحقيق استراتيجية تعزيز النمو الروسي حول العالم حيث لم يقتصر عمل فاغنر أو أماكن تواجدها وانتشارها منذ بداية ظهورها على أوكرانيا وسوريا إذ سرعان ما أشارت تحقيقات إلى توسع أدوارها في مناطق مختلفة من العالم، شملت السودان وأفريقيا الوسطى وفنزويلا وأخيرا ليبيا.[xxviii]

وبحسب تحقيق أجرته رويترز نهاية العام الماضي، فإن "مقاتلين من روسيا يتبعون مجموعة (فاغنر) سافروا إلى العاصمة الفنزويلية كاراكاس من أجل دعم الرئيس نيكولاس مادورو (حليف روسيا) وإبقائه في سدة الحكم خصوصا بعد تصاعد موجة الاحتجاجات ضده في نهاية عام 2019. كما تواجدت المجموعة في السودان دعما لحكم الرئيس عمر البشير قبل الإطاحة به في أبريل 2019. وبحسب فورين بوليسي فإن المهام عالية الخطورة باتت تسند إلى مقاتلي فاغنر في مناطق الصراع مشيرة في هذا الصدد إلى مشاركة مقاتلين من المجموعة في عملية تحرير تدمر بشمال شرقي سوريا في أغسطس 2017 من قبضة تنظيم داعش. ومن ساحة إلى ساحة ومن دولة إلى أخرى، تتباين التقديرات والمعلومات بشأن مهام وطبيعة نشاط مقاتلي فاغنر لا سيما مع الغموض الذي يلف طبيعة المهام ومدى الإفصاح عنها من القائمين على شركة الأمن الروسية الخاصة. [xxix]

ومن ثم فإن استخدام هؤلاء المرتزقة يحقق عددا من الأهداف لروسيا أبرزها التخلص من خطرهم، حيث قد يشكلون تهديد أمني وسياسي يوماً ما بسبب تدريبهم العالي والسماح للكرملين بمتابعة أهداف سياسته الخارجية في الخفاء من دون الظهور في الواجهة لعدم

المخاطرة بمصالح روسيا مع شركاء استراتيجيين، بالتالي فإن مقاتلي فاغنر يعملون تحت سيطرة الأجهزة الأمنية والعسكرية الروسية من دون ضوء أخضر من الكرملين.

كما أوكلت لمجموعة فاغنر العديد من المهام في عدد من الدول الافريقية والتي من خلالها انتهكت العديد من حقوق الانسان من بينها النشاط الكبير الذي تضطلع به مجموعة فاغنر الروسية في الصراعات الأفريقية. ففي عام 2018 توغلت المجموعة في جمهورية أفريقيا الوسطى لتأمين أنشطة التعدين واستخراج الذهب والماس لشركة "لوباي إنفيست Lobaye Invest" الروسية وتأمين المؤسسات وتدريب الحرس الرئاسي والجيش هناك. كما انتشرت " فاغنر " منذ عام 2019 في شمال موزمبيق حيث المناطق الغنية بالغاز لمواجهة داعش، كما تعمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال ومالي. وبعد اتهام رئيس وزراء مالي في 25 سبتمبر 2021 فرنسا بالتخلي عن بلاده بسحبها قوة "برخان"، وفي سياق تزايد التهديد الجهادي في هذه المنطقة، أكد وزير الخارجية الروسي لافروف أن جمهورية مالي طلبت خدمات شركات روسية خاصة. ووفقاً للتقارير فإن حكومة مالي تقترب من التعاقد مع 1000 عنصر مسلح من فاغنر وهي الخطوة التي لاقت انتقادات من دول أوروبية وتحديدا فرنسا[xxx] . كما تعمل الشركات العسكرية الخاصة على تأمين مصالحها الاقتصادية فحصلت شركتا "لوباي إنفيست" و"إم إنفيست" التابعتان لفاغنر على ترخيص استخراج الذهب والماس واليورانيوم في أفريقيا الوسطى عام 2017، وساهمت في تنفيذ أنشطة شركة "ميرو جولد Miro Gold" الروسية للتعدين في السودان عام 2017. مع العلم أن العديد من الشركات العسكرية الغربية الخاصة تطرح أسهمها للتداول في البورصات العالمية بشكل شرعي[xxxi] .

ففي **ليبيا** وبحسب تقارير أوروبية واتهامات أميركية رسمية أعلنها البنتاغون وصل عدد مقاتلي فاغنر الروسية في ليبيا نهاية العام الماضي 2019 إلى ما بين 800 و1400 مقاتل، إذ يعملون على تدريب ودعم قوات الجيش الوطني الليبي والقوات الموالية لها برئاسة المشير خليفة حفتر فضلا عن تقديم استشارات أمنية وعسكرية. أما في مايو 2020 أكد تقرير أممي إن مئات العناصر العسكرية الروسية غير الرسمية والتابعة لمجموعة فاغنر ضالعة في النزاع الليبي، مقدرا أعدادهم ما بين 800 إلى ألف عنصر. وورد في التقرير المكوّن من 57 صفحة أن عناصر المجموعة يعملون في ليبيا منذ أكتوبر عام 2018، ويقدمون مساعدات فنية لإصلاح المركبات العسكرية ويشاركون في العمليات العسكرية. ويتهم طرفا النزاع في ليبيا (حكومة الوفاق الوطني ومقرها طرابلس، وقوات الجيش الوطني الليبي شرقي البلاد) باستقدام المرتزقة والمقاتلين الأجانب لدعم صفوف كل طرف في مواجهة الآخر.[xxxii]

أما في **أفريقيا الوسطى** ففي أغسطس 2018 وقعت جمهورية إفريقيا الوسطى والسلطات الروسية اتفاقية بموجبها يقوم "ضباط عسكريون سابقون" من روسيا، بتدريب قوات جمهورية إفريقيا الوسطى. ولا ترتدي القوات المرتبطة بروسيا في جمهورية إفريقيا الوسطى زيًا رسميًا يحمل شارة رسمية أو سمات مميزة أخرى. إلا أنه منذ 2019 فقد قامت قوات فاغنر الروسية بإعدام وتعذيب وضرب المدنيين بإجراءات موجزة منذ 2019، وقد وجد العديد خبراء الأمم المتحدة والمقررين الخواص أدلة على أن القوات المرتبطة بروسيا العاملة في جمهورية إفريقيا الوسطى تضم عددًا كبيرًا من أعضاء مجموعة فاغنر وفي أبريل 2022 أعلنت الأمم المتحدة أنها ستحقق في الظروف التي قُتل فيها ما لا يقل عن 10 أشخاص في الشمال الشرقي.[xxxiii]

وحاليا تلاحق شركة فاغنر الروسية اتهامات بانتهاك حقوق الإنسان في مناطق مثل أفريقيا الوسطى، وشملت هذه الاتهامات منذ ديسمبر 2020، عمليات إعدام جماعي واعتقالات تعسفية وتعذيباً وتهجيراً قسرياً للمدنيين، واستهداف عشوائي لمنشآت مدنية، واستهداف عاملين في المساعدات الإنسانية. وبهذا تستمر المخاطر الأخلاقية لاستخدام المتعاقدين، مع استمرار صعوبة المساءلة القانونية على مثل هذه الجرائم[xxxiv] .

أما في **مالي** وفي ظل حالة الهشاشة التي تسيطر على دولة مالي في غرب أفريقيا، ومع انتشار قوات فاغنر الروسية في البلاد بدعوى محاربة الإرهاب هناك أكثر من رواية لتبرير حوادث الإعدام والقتل خارج نطاق القانون والاختفاء القسري ففي 7 مارس 2022 تأكد فقدان نحو ثلاثين مواطن موريتاني بعد عبورهم الحدود المالية. وقالت مصادر من أهالي المنطقة إن المفقودين قد قتلوا على يد الجيش المالي ومجموعة فاغنر الروسية.[xxxv] وفي 2 مارس تعرض ستة موريتانيين إلى إطلاق النار داخل الأراضي المالية، ما أدى إلى إصابة اثنين بجراح متفاوتة. ووقعت تلك الأحداث في منطقة الشيخ أحمد التي تبعد 36 كيلومترا من الحدود داخل الأراضي المالية، حين وقعوا في مواجهة دورية من الجيش المالي برفقتها وحدة من مقاتلي فاغنر الروسية، وبادر مقاتلو فاغنر إلى إطلاق النار على الموريتانيين، قبل أن تتبين هويتهم إثر تنبيه الجنود الماليين للمقاتلين الروس بأنهم موريتانيون. كما كشفت تقارير عن تنفيذ احكام إعدامات جماعية في وسط مالي ببلدة "مورا"، وقتل فيها أكثر من 200 شخص، ووفقًا للتحقيقات الأولية تم القبض على مئات الرجال وقتلهم في مجموعات صغيرة خلال العملية المناهضة للجهاديين في 23 مارس في بلدة مورا بوسط البلاد. وشارك في العملية أكثر من 100 رجل ناطق بالروسية، وتم وصف العملية على أنها أسوأ انتهاك تم الإبلاغ عنه في النزاع المسلح في مالي منذ 2012.[xxxvi]

وفي **السودان** وثقت تقارير حكومية سودانية وإقليمية إن مجموعة المرتزقة الروسية فاغنر تزود قوات الدعم السريع السودانية بالصواريخ للمساعدة في قتالها ضد جيش البلاد. حيث دعمت صواريخ أرض-جو بشكل كبير مقاتلي الدعم السريع وقائدهم محمد حمدان دقلو بينما يقاتل على السلطة مع الجنرال عبد الفتاح البرهان الحاكم العسكري للسودان وقائد قواته المسلحة. حيث وثقت صورا للأقمار الصناعية زيادة في نشاط قوات فاغنر على الحدود الليبية التي يسيطر عليها خليفة حفتر حيث تم رصد طائرة نقل روسية تتنقل بين قاعدتين جويتين ليبيتين رئيسيتين تابعتين لحفتر وتستخدمهما الجماعة المقاتلة الروسية الخاضعة للعقوبات. وتشير زيادة نشاط فاغنر في قواعد حفتر إلى جانب مزاعم مصادر دبلوماسية سودانية وإقليمية إلى أن كلا من روسيا والجنرال الليبي ربما كانا يستعدان لدعم قوات الدعم السريع حتى قبل اندلاع العنف.[xxxvii]

وفي **أوكرانيا** كشفت تقارير أمريكية أن فاغنر لديها 50 ألف فرد منتشرين في أوكرانيا بما في ذلك 10 آلاف متعاقد و40 ألف مدان تم تجنيدهم من السجون الروسية كما قاموا حتى بتجنيد السجناء الذين يعانون من حالات طبية خطيرة فضلا عن قيام مجموعة المرتزقة الروسية فاغنر بدعم جهود فلاديمير بوتين الحربية اليائسة وشراء الأسلحة الكورية الشمالية وتجنيد المدانين المرضى للقتال في أوكرانيا. حيث أكملت كوريا الشمالية عملية تسليم أسلحة أولية إلى فاغنر التي دفعت مقابل تلك المعدات. في الشهر الماضي سلمت كوريا الشمالية صواريخ مشاة وصواريخ إلى روسيا ليستخدمها فاغنر. على الرغم من تأكيد كوريا الشمالية إنها لا تعتزم بيع أسلحة لروسيا إلا إنها زودتها بعدد كبيرا من قذائف المدفعية. ومن ثم يمكن القول شراء فاغنر للأسلحة من كوريا الشمالية لإحداث الدمار في أوكرانيا يساهم أيضا في عدم الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية من خلال منح كوريا الشمالية الأموال التي يمكن استخدامها لتطوير أسلحة الدمار الشامل المحظورة وبرامج الصواريخ الباليستية.[xxxviii]

ومن ثم فإن استخدام هؤلاء المرتزقة يحقق عددا من الأهداف لروسيا أبرزها التخلص من خطرهم، حيث قد يشكلون تهديد أمني وسياسي يوماً ما بسبب تدريبهم العالي والسماح للكرملين بمتابعة أهداف سياسته الخارجية في الخفاء من دون الظهور في الواجهة لعدم المخاطرة بمصالح روسيا مع شركاء استراتيجيين، بالتالي فإن مقاتلي فاغنر يعملون تحت سيطرة الأجهزة الأمنية والعسكرية الروسية من دون ضوء أخضر من الكرملين.

رابعاً: المليشيات كمهدد للأمن وشريك في تدفق الاسلحة غير المشروعة (دراسة حالة لقوات الدعم السريع والحوثيين)

1. المليشيات كمهدد للأمن واستقرار السودان

تدهورت العلاقات بين حميدتي والبرهان على مدار عام 2022، وأفادت الأمم المتحدة بعمليات تجنيد واسعة في دارفور من كلا الطرفين وفي ديسمبر 2022 تصاعدت التوترات بعد توقيع اتفاق اطاري جديد بين قوى الحرية والتغيير المكون المدني للحكومة الانتقالية السابقة والقيادة العسكرية والأحزاب السياسية الأخرى .كما حدد الاتفاق الإطاري المبادئ الأساسية والهياكل الحكومية لكنه أرجأ خمس قضايا خلافية رئيسية، بما في ذلك العدالة الانتقالية وإصلاح قطاع الأمن، إلى مرحلة ثانية من المحادثات. ونوقِشت هذه القضايا في الأشهر الأولى من 2023. عندما بدأ الجيش مناقشات حول إصلاحات قطاع الأمن، تصاعدت التوترات بين البرهان وحميدتي بشكل حاد حول الإطار الزمني لدمج قوات الدعم السريع في الجيش وقيادة هذه القوة المتكاملة. بدأ الجانبان بتخزين الأسلحة في مواقع رئيسية بما في ذلك الخرطوم في الأيام التي سبقت اندلاع القتال.[xxxix]

إلا أنه في 15 أبريل 2023 اندلع القتال في العاصمة السودانية الخرطوم بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وكلاهما من القوات العسكرية الرسمية في البلاد في الوقت الراهن. وامتد القتال بسرعة إلى مدن وبلدات أخرى في جميع أنحاء البلاد بما في ذلك إلى دارفور في المنطقة الغربية من السودان وإلى شرق السودان. ويقود القوات المسلحة السودانية الفريق أول عبد الفتاح البرهان ويقود قوات الدعم السريع الفريق أول محمد حمدان دقلو المعروف أيضا بحميدتي. كان الرجلان قد نفذا انقلابا مشتركا ضد الحكومة الانتقالية التي لم تدم طويلا في البلاد والتي كانت حكومة عسكرية مدنية في 25 أكتوبر 2021.[xl]

- **<u>النشأة والتعداد العسكري</u>**

نشأت قوات الدعم السريع في عام 2013 إبان حكم الرئيس المعزول عمر البشير. غير أن هذه القوات بقيادة نائب رئيس المجلس السيادي، الفريق أول محمد حمدان دقلو المعروف بحميدتي ونمت بسرعة خلال تلك السنوات القليلة بحيث أصبح البعض يراها جيش موازي في القوة العسكرية للجيش النظامي. ولا يعلم أحد على وجه الدقة عدد وعتاد القوتين العسكريتين غير أن المعروف أن الدعم السريع لا تمتلك قوة جوية لذا فقد كان تحركها

الأول في الصـــراع الحالي هو محاصـــرة القاعدة الجوية للجيش في مدينة مروي بشـــمال السودان لكي تحيّد سلاح الجوي التابع للجيش من ضرب معسكراتها في حالة وقوع صدام مسلح بين الطرفين.

وتعد قوات الدعم السريع أحد التشكيلات للجيش السوداني رغم تمتعها باستقلالية كبيرة وهو ما ساهم في وقوع الصدام الحالي بينها وبين القوات المسلحة. في يوليو عام 2019 تم تعديل قانون قوات الدعم الســـريع بحذف مادة منه تلغي خضـــوعها لأحكام قانون القوات المسلحة وهو ما عزز من استقلاليتها عن الجيش. وتُعرّف قوات الدعم السريع نفسها على أنها «قوات عسكرية قومية»، مشيرة إلى أنها تعمل بموجب «قانون أجازه المجلس الوطني في عام 2017[xli].

وقالت مصـــادر عســـكرية إن قيادة الجيش طالما عبرت عن قلقها إزاء نمو قوات حميدتي ورفضت دمجها في صفوفها. إلا أنه في أبريل نيسان 2019 شاركت قوات الدعم السريع في الانقلاب العســـكري الذي أطاح بالبشـــير. وفي وقت لاحق من 2019 وقع حميدتي اتفاقا لتقاسم السلطة جعله نائب رئيس مجلس السيادة الانتقالي الحاكم الذي يرأسه الفريق أول عبد الفتاح البرهان. ولكن قبل التوقيع في 2019 تم اتهام قوات الدعم السريع بالمشاركة في قتل عشـــرات المحتجين المناصـــرين للديمقراطية. كما تم اتهام أيضـــا جنود قوات الدعم السـريع بممارسـة العنف القبلي مما أدى إلى رفع حميدتي الحصـانة عن بعضـهم للسـماح بمحاكمتهم. كما شـــاركت قوات الدعم الســـريع في انقلاب أكتوبر 2021 الذي عطل الانتقال إلى إجراء انتخابات. ويقول دقلو منذئذ إنه يأســـف لحدوث الانقلاب وعبر عن موافقته على إبرام اتفاق جديد لاستعادة الحكومة المدنية الكاملة. وفي 2022 زار دقلو روسيا عشية غزوها أوكرانيا وأبدى انفتاحه على بناء قاعدة روســـية على ســـاحل البحر الأحمر. ولطالما طالب الجيش السوداني والجماعات المناصرة للديمقراطية بدمج قوات الدعم السريع في صفوف الجيش. وصارت المفاوضات بهذا الشأن مصدرا لتوتر تسبب في تعطل عملية توقيع كانت مقررة في الأصل في الأول من أبريل[xlii].

- **<u>قدراتها العسكرية</u>**

قوات الدعم الســـريع حديثة التكوين فقد قدر محللون عدد قواتها بنحو 100 ألف فرد ولها قواعد متعددة تنتشـــر في أنحاء البلاد. كما لها مقار وثكنات عســـكرية داخل الخرطوم ومدن أخرى بالبلاد وقد استولت على مقار تابعة لجهاز الأمن والمخابرات الوطني ومقار تابعة لحزب المؤتمر الوطني المحلول الذي كان يرأســه البشـير كما أنها تنتشـر بشـكل واضـح في إقليم

دارفور ومعظم ولايات السودان إلى جانب مناطق حدودية مع دول الجوار الأفريقي. وفي حين لا تعرف بالضبط نوعية التسليح والعتاد العسكري لتلك القوات لكن الاستعراضات العسكرية التي تنظمها بين حين وآخر تظهر امتلاكها مدرعات خفيفة وأعدادا كبيرة من سيارات الدفع الرباعي من طراز «لاندكروز بك آب» مسلحة. وأيضا تظهر تلك الاستعراضات أنواع مختلفة من الأسلحة الثقيلة والخفيفة. وفي وقت سابق نفت الدعم السريع شائعات راجت عن حصولها على أنظمة تجسس دقيقة ومسيرات متطورة واتهمت جهات لم تسمها بالعمل على تشويه صورتها.[xliii]

ومنذ بدء القتال أظهر طرفا النزاع في السودان تجاهلا قاتلا للسكان المدنيين. ومن الأهمية بمكان أن تلتزم الأطراف المتحاربة بقوانين الحرب بالكامل وأن تحترم حقوق الإنسان.

- **هجمات قوات الدعم السريع ضد المدنيين**

قوات الدعم السريع التي أُنشئت في 2013 وجنّدت في صفوفها العديد من الجنجويد، ارتكبت انتهاكات جسيمة في دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان انتشرت قوات الدعم السريع في الخرطوم بشكل متزايد بدءا من 2019 وشنت هجوما على المتظاهرين في يونيو 2019 أسفر عن مقتل 120 محتجا وإصابة 900 آخرين .وبعد انقلاب أكتوبر 2021، قمعت قوات الأمن السودانية الاحتجاجات الشعبية مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 125 شخصا وإصابة واحتجاز المئات تعسفيا.[xliv]

ومنذ ابريل 2023 واصلت قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها الاشتباك مع القوات المسلحة السودانية في جميع أنحاء البلاد على مدى ثلاثة أشهر. حيث تورط الطرفان في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان بما في ذلك الهجمات العشوائية ومنع المساعدات الإنسانية، واستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المكتظة بالسكان في الخرطوم حيث أدى القتال إلى نزوح جماعي.

وأسفر القتال في السودان عن سقوط مئات الضحايا المدنيين. وفي 2 مايو 2023 أكدت الأمم المتحدة أن 528 شخصا على الأقل قتلوا وجرح 4,599 شخصا. كما أكدت تقارير طبية إن المستشفيات تُسجل فقط من يموتون في المستشفيات أو الذين يتم إحضار جثثهم، ما يعني أن عدد القتلى الموثّق أقل بكثير من العدد الفعلي. لا يبدو أن أي من طرفي النزاع اتخذ تدابير ممكنة لتقليل الإضرار بالمدنيين، سواء بعدم شن هجمات أو نشر قوات حسبما ينص عليه القانون الدولي الإنساني.[xlv]

منذ بدء هذا الصراع زادت معدلات العنف الجنسي ضد النساء والفتيات حيث تلقى مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في السودان تقارير موثوقة عن 21 حادث عنف جنسي مرتبط بالنزاع ضد 57 امرأة وفتاة على الأقل. ومن بين الضحايا 10 فتيات على الأقل. وفي إحدى الحالات كما تشير التقارير إلى حادثة واحدة تفيد باغتصاب ما يقرب من 20 امرأة في نفس الهجوم. كما تواصل وحدة مكافحة العنف ضد المرأة التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية السودانية تلقي تقارير عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وقد وثقت ما لا يقل عن 42 حالة مزعومة في العاصمة الخرطوم و46 في منطقة دارفور. حتى قبل اندلاع القتال في 15 أبريل كانت أكثر من 3 ملايين امرأة وفتاة في السودان عرضة لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي بما في ذلك عنف الشريك الحميم وفقا لتقديرات الأمم المتحدة. وقد ارتفع هذا العدد منذ ذلك الحين إلى ما يقدر بنحو 4.2 مليون شخص.[xlvi]

ويبدو أن القتال أضر بكثير من المنازل والأعيان المدنية الأخرى، وتسببت الهجمات على شبكات المياه في الخرطوم في قطع الشبكة عن مساحات شاسعة من المدينة. انقطعت المياه عن أجزاء من خرطوم بحري عندما أدى حريق هائل إلى إغلاق محطة معالجة المياه في اليوم الأول من القتال. أفادت إدارة المياه أن القوات منعتهم بشكل متكرر من الوصول إلى المحطة بسبب انعدام الأمن، مما أعاق الإصلاحات.

كما دمر القتال ما لا يقل عن 16 مستشفى، بينما اضطرت عشرات المستشفيات الأخرى للإغلاق بسبب نقص الإمدادات والمياه والكهرباء والموظفين. في 18 أبريل2033 أصابت قنبلتان جويتان مستشفى الشعب، أحد أكبر مستشفيات الخرطوم العامة، مما أجبر طاقم المستشفى على إجلاء المرضى. من المعروف أن القوات المسلحة السودانية هي وحدها التي يملك وتُشغّل طائرات القوات الجوية السودانية في الخرطوم. كما أن المستشفيات الكبرى استمرت في العمل بما تبقى لديها من مخزون طبي فقط. وفي نيالا بدارفور، أسفر القتال العنيف عن إصابة مئات المدنيين بطلقات نارية بشكل رئيسي. على مدى عدة أيام، هاجمت جماعات مسلحة مجهولة الهوية، مرفق التخزين الطبي الرئيسي في المدينة ونهبته ثم أحرقته. قال طبيب إن القتال استنفد قدرة مستشفيات المدينة الثلاثة المنهكة مسبقا: "لدينا نقص حاد في الأدوية بما أن الإمدادات الطبية نُهبت وحُرقت. الشوارع غير آمنة لذا لا يستطيع الأطباء والمرضى التحرك بحرية.[xlvii]

ايضا في **درافور** أفادت نقابة الأطباء السودانية أن 1100 شخص لقوا حتفهم في الجنينة عاصمة غرب دارفور وحدها منذ منتصف أبريل 2023 عندما هاجمت قوات الدعم السريع والميليشيات العربية المتحالفة معها الميليشيات التي شكلتها قبائل المساليت للدفاع

عن نفســها في المدينة. وأســفر القتال عن نزوح جماعي للمجتمعات غير العربية، وارتكبت قوات الدعم السريع والميليشيات أعمال نهب وحرق واسعة النطاق وهاجمت البنية التحتية المدنية الحيوية، بما في ذلك مخيمات النازحين داخليا والمســتشــفيات والأســواق. قتل المهاجمون أيضــا قادة محليين ومدافعين حقوقيين من بينهم محاميان على الاقل كانا يمثلان ضــحايا الهجمات الســابقة للجماعات في الجنينة. ومن أصــل نحو مليوني نازح في الســودان منذ بدء النزاع في 15 أبريل2023 نزح أكثر من 280 ألفا ضــمن منطقة دارفور فقط وفقا للأمم المتحدة كما فر حوالي 150 ألف شــخص إلى تشــاد. في 2022، كانت منطقة غرب دارفور تُسجّل بالفعل أعلى معدلات انعدام الأمن الغذائي في السودان.[xlviii]

وأفادت تقارير أنه منذ بداية النزاع المســلح فر مئات الاف الســودانيين إلى أجزاء أخرى من السـودان أو إلى مصـر وتشـاد وجنوب السـودان وجمهورية افريقيا الوسـطى المجاورة. كما غادر مئات من الدبلوماســيين الأجانب وموظفي الأمم المتحدة ومســؤولي الإغاثة الآخرين الســودان برا وجوا وبالتالي فإن الوجود الدولي المحدود ســيؤثر على إيصــال المســاعدات الإنسانية ومراقبة انتهاكات الأطراف المتحاربة.[xlix]

- **<u>قوات الدعم السريع وتدفق الاسلحة غير المشروعة</u>**

لم تكتفى قوات الدعم الســريع بانتهاكاتها ضــد المدنيين وإنما لعبت دورا بارزا في تدفق الاســلحة غير المشــروعة للســودان حيث تؤكد تقارير دولية ودبلوماســية في 15 ابريل 2023 وجود ارتباطات بينها وبين مجموعة فاغنر حيث زودت فاغنر قوات الدعم السريع بالصواريخ. كما أُثيرت مخاوف بشـأن وجود مجموعة فاغنر التي أقامت علاقات وثيقة مع دقلو في مناجم الذهب في دارفور التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع.[l] وبحسب تقارير أمريكية فإن فاغنر تقوم بتسليح قوات الدعم بالأسلحة عبر طرق الإمداد في منطقة دارفور. وإن إمدادات فاغنر إلى قوات الدعم بدأت قبل اندلاع الأزمة الســودانية. وتؤكد هذه المعلومات أن قوات الدعم حصــلت من فاغنر على مضــادات أرض-جو وأســلحة نوعية واســتفادت من التدريب هو عجز الجيش السوداني ورغم تفوقه في سلاح الطيران من تحقيق انتصارات على مستوى الأحياء والمســتشــفيات وغيرها من المناطق التي تتواجد فيها قوات الدعم. كما أن الســودان يعد الصيد الثمين لفاغنر ولروسيا بسبب موقعه الجيوسياسي وبسبب الثروات ومناجم الذهب فضلا عن وجود تعاون وثيق بين فاغنر وقوات الدعم السريع بدليل زيارة حميدتي إلى موسكو في فبراير ومارس 2023[li].

2. مليشيا الحوثي في اليمن وتدفق الأسلحة غير المشروعة

من خلال ميناء الحديدة التي تسيطر عليه مليشيا الحوثي يتم تهريب السلاح بطرق غير مشروعة إلى الشرق الافريقي وخاصة السودان والصومال، حيث أكدت تقارير أن المليشيات ترسل شحنات الأسلحة المهربة من محافظة الحديدة المطلة على البحر الأحمر إلى السواحل السودانية على الضفة الأخرى من البحر، بالتزامن مع تواصل النزاع في السودان. وجدير بالذكر أن عمليات التهريب إلى السودان والصومال زادت خلال الفترة الماضية بشكل كبير، وإن الحوثيين حولوا بالفعل محافظة الحديدة إلى مسرح لعمليات نقل وتهريب السلاح إلى مناطق الصراعات عبر البحر الأحمر. حيث قامت المليشيات الإرهابية قامت بشحن أكثر من 7 آلاف قطعة سلاح إلى جانب قذائف هجومية وقذائف مدفعية هاون وذلك بواسطة 3 مراكب صيد كبيرة من الحديدة إلى السودان وانطلقت الشحنات من 3 مناطق ساحلية، من بينها منطقة الجاح الغنية بالنخيل والتابعة إداريا لمديرية بيت الفقيه الواقعة جنوب محافظة الحديدة. كما من المحتمل أن المليشيات الحوثية تستعد لتهريب شحنة ألغام ذكية وعبوات موجهة مضادة للدروع إلى السودان، وهي الشحنة الثانية خلال أقل من شهرين. ويقف خلف تهريب شحنات الأسلحة إلى السودان 3 من كبار قيادات مليشيات الحوثي يتولون مهمات مختلفة في المليشيات البحرية وجهاز الأمن والمخابرات التابع للمليشيات[iii]

كما أن انتشار الأسلحة الإيرانية المتجهة إلى اليمن والتي ينتهي بها المطاف في الصومال يظهر الطبيعة العابرة للحدود للجريمة البحرية في القرن الأفريقي، يُزعم أن شبكة تهريب الأسلحة تمتد إلى الجماعات المسلحة المرتبطة بحركة الشباب في كينيا وإثيوبيا وموزمبيق مما يهدد الأمن في منطقة مضطربة بالفعل. كما أن تجارة الأسلحة غير المشروعة تقوض المكاسب التي تحققت من تراجع القرصنة في المنطقة. ولقد اعترضت القوات الأمريكية مركب شراعي في المياه الدولية بين إيران واليمن يحمل أكثر من 2000 بندقية هجومية من طراز AK-47. وبحسب ما ورد يتم نقل شحنات آلاف الأسلحة غير المشروعة من تجارة الأسلحة بين إيران واليمن عبر الطرق البحرية إلى الصومال. هناك يتم بيعهم للجماعات المتطرفة العنيفة للدولة الإسلامية في الصومال وحركة الشباب.[iiii]

فضلا عن كونها وسيط ساهم وجود الحوثيين في تدفق الاسلحة غير المشروعة إلى اليمن فمن خلال علاقاتها الوثيقة مع إيران تتدفق كافة الاسلحة إلى اليمن حيث وثقت العديد من التقارير أن إيران لا تزود الحوثيين بالأسلحة فحسب بل تزودهم أيضا بصهاريج

النفط التي تدر عليهم الأموال فضلا عن المخدرات. فالأسلحة الإيرانية مستمرة في التدفق على الحوثيين بما في ذلك الصواريخ والطائرات المسيرة والذخيرة والرشاشات بالإضافة إلى المخدرات المحظورة. ويظهر أن إيران ليست في عجلة من أمرها لتحقيق السلام في اليمن. فخلال فترة الهدنة ضبط 5 شحنات أسلحة قادمة من ميناء بندر عباس الإيراني إلى مديرية حوف بمحافظة المهرة اليمنية[liv].

كما أكد فريق الخبراء إن هناك العديد من الأدلة الهامة التي تشير إلى قيام الجمهورية الإسلامية بتهريب أسلحة إلى اليمن في انتهاك لقرار مجلس الأمن رقم 2140. ومنذ 2021 تم اكتشاف سفينة شحن متجهة إلى اليمن من ميناء جاسك في جنوب إيران وعلى متنها مجموعة متنوعة من البنادق وقاذفات. وقد تم الاستيلاء عليها بدورها من سفن منشأها إيران. أيضا في صيف عام 2021 تم العثور على سفينة أخرى متجهة إلى اليمن تحمل 2556 قطعة سلاح بما في ذلك طرازات روسية الصنع وتلك التي تعود إلى الحقبة السوفيتية بالإضافة إلى أسلحة من بيلاروسيا والصين وبلغاريا وإيران. صادرت البحرية الأمريكية شحنات متعددة من هذا النوع في الأشهر التي سبقت التقرير بما في ذلك كميات كبيرة من الأسلحة الخفيفة وشبه الخفيفة والأسلحة المضادة للدبابات والصواريخ والمعدات مثل الكاميرات العسكرية. نوعهم وطريقة تغليفهم وإرسالهم دفع المسؤولين إلى الشك في أن العناصر كانت قادمة من إيران.[lv] أيضا أعلنت القيادة المركزية الأميركية عن اعتراضها 4 عمليات تهريب أسلحة للحوثيين خلال شهري ديسمبر 2022 ويناير 2023 وكشفت عن قيام قوات الأمن اليمنية بضبط 100 محرك للطائرات المسيّرة كانت متجهة للميليشيات، كما احتجزت سفينة حربية فرنسية زورقاً محملاً بأسلحة وذخائر مهربة للحوثيين شملت 3000 بندقية و500 ألف طلقة و20 صاروخ مضاد للدبابات[lvi]. وخلال الاشهر الاولي من 2023 تم منع أكثر من 5000 قطعة سلاح و1.6 مليون طلقة من الوصول إلى اليمن. وكانت قوات القيادة المركزية الأمريكية قد اعترضت سابقا سفينة صيد في 6 يناير في خليج عمان واكتشفت أنها تهرب أكثر من 2100 بندقية هجومية على طول طريق بحري من إيران إلى اليمن.[lvii]

ففي أوائل عام 2022 أثناء قيامها بعمليات أمنية بحرية روتينية صادرت سفينة البحرية الملكية HMS Montrose أسلحة إيرانية من زوارق سريعة يديرها المهربون في المياه الدولية جنوب إيران. واشتملت الأسلحة المضبوطة على صواريخ أرض - جو ومحركات لصواريخ كروز للهجوم البري بالمخالفة لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216 (2015). وكانت هذه المرة الأولى التي تعترض فيها سفينة حربية تابعة للبحرية البريطانية سفينة تحمل مثل هذه الأسلحة المتطورة من إيران. وتمت إعادة الطرود المضبوطة إلى المملكة المتحدة للتحليل

الفني الذي كشف أن الشحنة تحتوي على محركات صاروخية متعددة للإيراني أنتجت صاروخ كروز هجوم بري 351 ومجموعة من 358 صاروخ أرض-جو. والصاروخ 351 هو صاروخ كروز يبلغ مداه 1000 كم ويستخدمه الحوثيون بانتظام لضرب أهداف في المملكة العربية السعودية كما كان نوع السلاح المستخدم في مهاجمة أبو ظبي في 17 يناير 2022 مما أسفر عن مقتل ثلاثة مدنيين.[lviii] وفي ديسمبر 2022 صادرت القوات البحرية الأمريكية مواد متفجرة تضمنت 140 طناً من سماد اليوريا و70 طناً من فوق كلورات الأمونيوم و50 طناً من طلقات الذخيرة والصمامات والوقود للصواريخ. أما في عام 2021 منعت القيادة المركزية الأمريكية 9000 قطعة سلاح غير شرعية من الوصول إلى اليمن، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 200٪ في عدد الأسلحة المضبوطة عن العام السابق. في عام 2022 صادرت الأصول البحرية والقوات الشريكة التابعة للقيادة المركزية الأمريكية مكونات أسلحة لنفس النوع من صواريخ كروز التي أطلقت في هجمات ضد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في وقت سابق من العام.[lix]

ولقد أدى النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية إلى العديد من الانتهاكات التي كان ضحيتها في المقام الأول الأطفال ففي اليمن على سبيل المثال ونتيجة لتهريب للأسلحة الإيرانية لجماعة الحوثي أصبح اليمن البلد الأكبر في منطقة الشرق الأوسط الذي تعرض لكارثة انتشار الألغام إذ تصدر قائمة الدول الأكثر حوادث لانفجار الألغام على مستوى العالم، ما يشكل خطرا مستداما على حياة المدنيين. حيث رصدت تقارير حقوقية دولية ومحلية أن عدد الضحايا بسبب ألغام ميليشيا الحوثي بلغ 37 قتيلا منذ مطلع 2022. ليصبح إجمالي عدد ضحايا الألغام الحوثية في اليمن يتجاوز 10 آلاف، يمثل الأطفال والنساء الغالبية الكبرى وقد نالت محافظة تعز النصيب الأكبر من حيث عدد زراعة الألغام وأعداد الضحايا تلتها محافظة الحديدة ثم محافظة الجوف.[lx]

ومن ثم يمكن القول إن إغراق الأسلحة الذي تحركه الدول والافتقار إلى آليات الرقابة ومحدودية قدرات إنفاذ القانون والتعاون الدولي كلها عوامل ساهمت في قيام الجهات الفاعلة الأكثر زعزعة للاستقرار في المنطقة باستغلال انتشار الأسلحة. وقد أدى ذلك إلى استمرار الحلقة المفرغة للصراع التي ابتليت بها المنطقة لعقود.

الخاتمة والتوصيات

في الختام يمكن القول بانه من كل ذلك يتبين أن القوات شبه العسكرية تستخدم كفاعل نشط في عنف الدولة ونفوذها، وتوصف بأنها أكثر مرونة وأقل كلفة اقتصادية من الجيوش النظامية، وفوق ذلك لا تكون عرضة للمساءلة. ولعل الجرأة لدى النماذج محل الدراسة تتمحور حول أن هناك ممارسة دولية واسعة لاستخدام الشركات العسكرية الخاصة، وتتخذها هذه القوات ذريعة للقيام بالشيء نفسه.

حيث إن عودة المرتزقة في شكل شركات الأمن الخاصة يعبر عن تحول عميق في بنية الصراعات وطبيعة الدولة الحديثة لاسيما في العالم النامي. ومن المؤكد أن هذه الظاهرة جاءت لتبقى فهي استدعاء لظاهرة الارتزاق الموجودة منذ سنوات طويلة بأشكال أكثر تدميرا وعنفا، ومن دون إطار قانوني أو أخلاقي ناظم سوى المصالح الضيقة للفاعلين من الدول وغير الدول وهو ما ينذر بزيادة وتيرة وكثافة الصراعات وإطالة أمدها لتعزيز مصالح الشركات والنخب السياسة والاقتصادية المرتبطة بها.

كما استخدام هذه القوات يسمح للدولة بإخفاء عدد الضحايا من أفرادها، فأثناء الحرب في دارفور لم تدرج خسائر القوات في التقارير الرسمية، وأثناء الحرب الحالية بعد تمردها لم تحصر خسائرها وذلك في إطار الحرب الإعلامية بينها والجيش. ويقود هذا العامل عموماً إلى سهولة استخدام ما عرف في الأدبيات السياسية، وهو حال الكرملين بالإنكار المعقول، واستخدم التعبير نفسه حال النظام السابق عندما حاول التغطية على جرائم "الدعم السريع" في دارفور، بما يعني لجوؤه إلى إنكار التورط في النزاعات.

ويمكن النظر في عنصر مهم أدى إلى تمرد القوات شبه العسكرية سواء فاغنر أو قوات الدعم السريع غير الطموح إلى الزعامة الذي يناطح طموح قيادتهما، ففي حال "الدعم السريع" فإن فترة ما بعد إطاحة البشير شهدت انقسامات على مستوى القوى السياسية وأيضاً المستوى العسكري داخل مؤسسة الجيش نفسها، مما أغرى حميدتي بالتحرك وإعلان تمرده عن طريق شن الحرب. وفي روسيا كان تأثير الحرب الأوكرانية كبيراً وكشف عن انقسامات بين قادة عسكريين مؤيدين لمواصلة الحرب حتى انتصار القوات الروسية، وبين من يرون أن التقدم أكثر يمكن أن يكون بمثابة محرقة لهذه القوات. أما نتيجة ذلك فإنه إن لم تتم محاسبة بريغوجين، فإن نظام بوتين حتى ولو بدا قوياً وقادراً على الانتقام، فإن أوكرانيا ستحاول النفاذ من هذه الثغرة لتحقيق بعض المكاسب على الأرض.

ومن ثم تطالب المؤسسة بضرورة: -

- احترام جميع الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان لحماية المدنيين بمن فيهم النساء والفتيات.
- السماح بمرور آمن للناجين للحصول على الرعاية الصحية ولعاملين في المجال الصحي للوصول إلى المرافق الصحية.
- ضرورة إجراء تحقيقات فورية وشاملة ومحايدة ومستقلة في جميع الانتهاكات الجسيمة المزعومة وانتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي ومحاسبة الجناة سواء في السودان أو تلك الانتهاكات الناتجة عن تهريب الاسلحة إلى اليمن.
- تعزيز التعاون الجاد على تنفيذ قرارات فرض حظر توريد الأسلحة على الدول والجماعات التي تنتهك حقوق الإنسان.
- يجب على الدول تفعيل التعاون فيما بينها لتعزيز احترام قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى حظر توريد الأسلحة للدول أو الجماعات المسلحة في مناطق النزاع.

[i] https://bit.ly/44A012h، فبراير 2023، الرابط، SPUTnik - ما هي القوات شبه العسكرية وما الدول التي تمتلك أكبر عدد منها؟، موقع

[ii] https://bit.ly/3XXmdS9 - تحديات الادماج: كيف تتعامل الدول مع معضلة القوات شبه العسكرية؟، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 24 أبريل 2023، الرابط،

[iii] - القانون الدولي الانساني والشركات العسكرية والامنية الخاصة، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/faq/pmsc-faq-150908.htm

[iv] - للمزيد من التفاصيل حول القواعد التي شملتها المسودة يمكن الاطلاع عليها من خلال الرابط، https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-04/revised-zero-draft-instrument.pdf

[v] - القانون الدولي الانساني والشركات العسكرية و الامنية الخاصة، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/faq/pmsc-faq-150908.htm

[vi] https://bit.ly/43DnzCH - تمدد فاجنر: دوافع تصاعد تسليع الصراعات عبر الشركات الأمنية الخاصة، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 19أكتوبر 2021، الرابط،

[vii] https://www.assam.org.tr/index.php/ar/news-ar/news-ar/paramiliter-ar.html ، 24 يناير 2023، الرابط، ASSAMموقع - القوات شبه العسكرية،

[viii] - القانون الدولي الانساني والشركات العسكرية و الامنية الخاصة، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/faq/pmsc-faq-150908.htm

[ix] - د. ابراهيم منشاوي، الوضع القانوني للشركات العسكرية والأمنية الخاصة في القانون الدولي الإنساني، ملحق تحولات سياسية- مجلة السياسة الدولية، ابريل 2023 ، ص 26.

[x] - القانون الدولي الانساني والشركات العسكرية و الامنية الخاصة، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/faq/pmsc-faq-150908.htm

[xi] - د. ابراهيم منشاوي، الوضع القانوني للشركات العسكرية والأمنية الخاصة في القانون الدولي الإنساني، ملحق تحولات سياسية- مجلة السياسة الدولية، ابريل 2023 ، ص 26.

[xii] https://bit.ly/44B7Jtk، 30 مارس 2023، الرابط، Swiss Info - من يلزم المتعاقدين العسكريين باحترام مقتضيات القانون الدولي؟، موقع

[xiii] - د. ابراهيم منشاوي، الوضع القانوني للشركات العسكرية والأمنية الخاصة في القانون الدولي الإنساني، ملحق تحولات سياسية- مجلة السياسة الدولية، ابريل 2023 ، ص 26.

[xiv] https://bit.ly/44B7Jtk، 30 مارس 2023، الرابط، Swiss Info - من يلزم المتعاقدين العسكريين باحترام مقتضيات القانون الدولي؟، موقع

[xv] https://bit.ly/44B7Jtk، 30 مارس 2023، الرابط، Swiss Info - من يلزم المتعاقدين العسكريين باحترام مقتضيات القانون الدولي؟، موقع

[xvi] - الشركات العسكرية الدولية الخاصة، الرابط، https://albasalh.com/vb/showthread.php?t=2471

[xvii] - Private Military Companies and the Proliferation of Small Arms: Regulating the Actors, GSDRC, link, https://gsdrc.org/document-library/private-military-companies-and-the-proliferation-of-small-arms-regulating-the-actors/

[xviii] - صرخات المعاقين تتعالى تحت وطأة جرائم الحوثي وانتهاكات الشرعية، المشهد العربي، 1 نوفمبر 2021، الرابط، https://almashhadalaraby.com/news/317496

[xix] - 4.5 ملايين معاق في اليمن بسبب الألغام الحوثية، الامارات اليوم، مارس 2020، الرابط، https://www.emaratalyoum.com/politics/issues/yemen-latest/2020-03-12-1.1318892

[xx] - قوات حكومية منخرطة بها.. تقارير مروعة عن ارتفاع نسبة الجرائم الجنسية في الصومال، موقع الحرة، 6 أغسطس 2021، الرابط، https://arbne.ws/3nbcgiS

[xxi] - What Is Russia's Wagner Group?, Foreign Policy, 6 JULY 2021, link, https://foreignpolicy.com/2021/07/06/what-is-wagner-group-russia-mercenaries-military-contractor/

[xxii] - Who are Russia's mercenary Wagner Group?, DW, 27 Jun 2023, link, https://www.dw.com/en/who-are-russias-mercenary-wagner-group/a-64429380

[xxiii] - What Is Russia's Wagner Group?, Foreign Policy, 6 JULY 2021, link, https://foreignpolicy.com/2021/07/06/what-is-wagner-group-russia-mercenaries-military-contractor/

[xxiv] - Who are Russia's mercenary Wagner Group?, DW, 27 Jun 2023, link, https://www.dw.com/en/who-are-russias-mercenary-wagner-group/a-64429380

[xxv] - كيف تغلغلت روسيا في مناطق الصراع عبر شركات الأمن الخاصة؟، اندبندنت عربية، 27 يونيو 2020، الرابط، https://bit.ly/43FZpY2

[xxvi] - How many soldiers do Wagner Group have against Russia? What weapons are at their disposal?, Dailymail, 24 June 2023, link, https://www.dailymail.co.uk/news/article-12229531/How-soldiers-Wagner-Group-against-Russia.html

[xxvii] - How many soldiers do Wagner Group have against Russia? What weapons are at their disposal?, Dailymail, 24 June 2023, link, https://www.dailymail.co.uk/news/article-12229531/How-soldiers-Wagner-Group-against-Russia.html

[xxviii] - تمدد فاجنر: دوافع تصاعد تسليح الصراعات عبر الشركات الأمنية الخاصة، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 19أكتوبر 2021، الرابط، https://bit.ly/43DnzCH

[xxix] - كيف تغلغلت روسيا في مناطق الصراع عبر شركات الأمن الخاصة؟، اندبندنت عربية، 27 يونيو 2020، الرابط، https://bit.ly/43FZpY2

[xxx] - تمدد فاجنر: دوافع تصاعد تسليح الصراعات عبر الشركات الأمنية الخاصة، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 19أكتوبر 2021، الرابط، https://bit.ly/43DnzCH

[xxxi] - تمدد فاجنر: دوافع تصاعد تسليح الصراعات عبر الشركات الأمنية الخاصة، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 19أكتوبر 2021، الرابط، https://bit.ly/43DnzCH

[xxxii] - كيف تغلغلت روسيا في مناطق الصراع عبر شركات الأمن الخاصة؟، اندبندنت عربية، 27 يونيو 2020، الرابط، https://bit.ly/43FZpY2

[xxxiii] - Central African Republic: Abuses by Russia-Linked Forces, HRW,3 May 2022,link, https://bit.ly/3dqsyCG

[xxxiv] - تمدد فاجنر: دوافع تصاعد تسليح الصراعات عبر الشركات الأمنية الخاصة، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 19أكتوبر 2021، الرابط، https://bit.ly/43DnzCH

[xxxv] - Kidnapping: killing and mercenaries... What is happening between Mauritania and Mali?, TRT, https://bit.ly/3rqKu3M

[xxxvi] - Russian mercenaries and Mali army accused of killing 300 civilians, The Guardian, 2022 https://www.theguardian.com/world/2022/apr/05/russian-mercenaries-and-mali-army-accused-of-killing-300-civilians

[xxxvii]- Evidence emerges of Russia's Wagner arming militia leader battling Sudan's army, CNN, 21 Apr 2023, link, https://edition.cnn.com/2023/04/20/africa/wagner-sudan-russia-libya-intl/index.html

[xxxviii] - Russian Wagner Group bought North Korean weapons and is recruiting sick convicts to fight in Ukraine, Daily mail, 22 Dec.2022, link, https://www.dailymail.co.uk/news/article-11567155/Russian-Wagner-Group-bought-North-Korean-weapons-recruiting-sick-convicts-fight-Ukraine.html

[xxxix] - Questions and Answers on Sudan and the Laws of War, HRW, 25 April 2023, link, https://www.hrw.org/news/2023/04/25/questions-and-answers-sudan-and-laws-war

[xl] - Questions and Answers on Sudan and the Laws of War, HRW, 25 April 2023, link, https://www.hrw.org/news/2023/04/25/questions-and-answers-sudan-and-laws-war

[xli] - التوازن العسكري بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، الشرق الأوسط، 16 ابريل 2023، الرابط، https://bit.ly/3NZJAWD

[xlii] - ماذا تعرف عن قوات الدعم السريع السودانية التي سيطرت على مطار الخرطوم؟، الرؤية، 15 ابريل 2023، الرابط، https://bit.ly/3NCfZ5f

[xliii] - التوازن العسكري بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، الشرق الأوسط، 16 ابريل 2023، الرابط، https://bit.ly/3NZJAWD

[xliv] - الدعم السريع: ما قصة القوات شبه العسكرية التي تحارب الجيش في السودان؟، موقع BBC عربي، 18 ابريل 2023، الرابط، https://www.bbc.com/arabic/media-65316047

[xlv] - السودان: الأسلحة المتفجرة تؤذي المدنيين، منظمة هيومن رايتس واتش، 5 مايو 2023، الرابط، https://www.hrw.org/ar/news/2023/05/05/sudan-explosive-weapons-harming-civilians

[xlvi] - Top UN officials sound alarm at spike in violence against women and girls, UNICEF, 5 July 2023,link, https://www.unicef.org/sudan/press-releases/sudan-top-un-officials-sound-alarm-spike-violence-against-women-and-girls

[xlvii] - السودان: الأسلحة المتفجرة تؤذي المدنيين، منظمة هيومن رايتس واتش، 5 مايو 2023، الرابط، https://www.hrw.org/ar/news/2023/05/05/sudan-explosive-weapons-harming-civilians

[xlviii] - Sudan: Tackle Spiralling Violence in West Darfur, HRW, 21 Jun 2023, link, https://www.hrw.org/news/2023/06/21/sudan-tackle-spiralling-violence-west-darfur

[xlix] - السودان: الأسلحة المتفجرة تؤذي المدنيين، منظمة هيومن رايتس واتش، 5 مايو 2023، الرابط، https://www.hrw.org/ar/news/2023/05/05/sudan-explosive-weapons-harming-civilians

[l] - لماذا ينزلق الصراع السوداني إلى حرب ممتدة؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 23 مايو 2023، الرابط، https://bit.ly/3JKJ8tW

[li] - في حال ثبت تورط فاغنر في دعم قوات الدعم السريع.. هل ستغير واشنطن مقاربتها للأزمة السودانية؟، الجزيرة نت، 26 مايو 2023، الرابط، https://bit.ly/44UerL0

[lii] - من اليمن إلى الصومال.. خط تهريب لأسلحة الحوثي، العين الاخبارية، 27 ابريل 2023، الرابط، https://al-ain.com/article/sudan-houthi-smuggling-route

[liii] - An ocean of weapons: arms smuggling to Somalia, ISS, 07 Feb 2023, link, https://issafrica.org/iss-today/an-ocean-of-weapons-arms-smuggling-to-somalia

[liv] - - Scepticism lingers over Iran's commitment to halt flow of arms to Houthis, Al Mashareq, 2 Jun 2023, link, https://almashareq.com/en_GB/articles/cnmi_am/features/2023/06/02/feature-05

[lv] - UN Expert Report Highlights Evidence of Iranian Weapons Smuggling to Yemen, Iran Wire, 17 Feb 2022, link, https://iranwire.com/en/world/71303/

[lvi] - استمرار تهريب السلاح يفضح نيات الحوثي، الاتحاد ، 9 مارس 2023، الرابط، https://bit.ly/45CAs1Q

[lvii] - U.S. Central Command Supports Partner Forces in Major Iranian Weapons Seizure, USCENTCOM,1Feb. 2023, link, https://www.centcom.mil/MEDIA/PRESS-RELEASES/Press-Release-View/Article/3285024/us-central-command-supports-partner-forces-in-major-iranian-weapons-seizure/

[lviii] - UK reveals Royal Navy seizure of smuggled Iranian missiles, Royal Navy, 07 July 2022, link, https://www.royalnavy.mod.uk/news-and-latest-activity/news/2022/july/07/20220707-montrose-arms-cache

[lix] - U.S. Central Command Supports Partner Forces in Major Iranian Weapons Seizure, USCENTCOM,1Feb. 2023, link, https://www.centcom.mil/MEDIA/PRESS-RELEASES/Press-Release-View/Article/3285024/us-central-command-supports-partner-forces-in-major-iranian-weapons-seizure/

[lx] - ضحايا الألغام في اليمن بالألف والتهديد يشمل الملايين، مشروع سام، مارس 2022، الرابط، https://bit.ly/3ju6PJf